زلزال العرب

لا مناص اليوم من الإقرار أن كل المسميات التي أطلقت على أحداث الثاني من أغسطس 1990، على قوتها وبلاغتها في الإشارة إلى الأثر الفادح للغزو العراقي لدولة الكويت، لم ترق إلى التعبير عن الحدث بحجمه الواقعي؛ فالحدث الذي انتهى في العام التالي لوقوعه، خلف ارتدادات أشد وقعاً، وأسوأ أثراً، لا تزال مستمرة وتتواصل إلى اليوم، بعد ربع قرن على وقوعها.
لقد فتح الغزو العراقي صندوق شرور لا يني ينفث الأزمات تلو الأزمات، ويلد الحرب تلو الحرب، ويفرخ التنظيمات الإرهابية تلو الأخرى، بعد أن أصاب وحدة الصف والعمل العربي المشترك بمقتل، خالقاً انقساماً وشرخاً لا سبيل إلى إصلاحه. وفي الأثناء، كان العراق نفسه أول الضحايا، كما لا يمكن إغفال ما أوقعه هذا الزلزال وارتداداته من ضرر بالغ بقضية العرب المركزية، فلسطين، ولا ما أدى إليه من ضرب الاستقرار في العالم العربي.
الأحداث المأساوية، والحروب الكارثية، والظاهرة الإرهابية المستشرية اليوم في البلاد العربية، هي كلها نبت شرير لتلك الخطوة الكارثية!

اجتاح وحدة الأمة.. فتح المنطقة للتدخل الأجنبي وإيران

غزو الكويت صندوق المآسي للعرب

بوش الأب أذّن لنظام عالمي جديد.. والابن «بشّر» بالشرق الأوسط الجديد

تقرير - نضال حمدان

يربط كثير من المراقبين بين غزو الكويت وما تلاه من حرب كادت تحوّل حرباً عالمية ثالثة لو كان الاتحاد السوفييتي في عافيته وبين أوضاع الأمة العربية، وبين ما كابدته طوال عقدين من الزمن.

ففي 2 أغسطس 1990 انهار مفهوم الأمن القومي العربي وبات «رهينة» وجود أجنبي كانت ارتداداته كارثية وسلّم مفتاح المنطقة لإيران.

انقسم العرب، ودولهم، إلى قسمين: القسم الأول كان يدعم الحل العسكري عبر تحالف دولي، أما القسم الثاني فكان مع الحل السياسي السلمي. ومنذ قمة 6 أغسطس في القاهرة احتاج العرب 11 سنة للاتفاق على مؤتمر قمة.

وكان من ظواهر هذا الحدث الكارثة:

- تصنيف الدول العربية بين رافض للغزو ومؤيد له. ما خلق حالة غير مسبوقة من الوهن السياسي.
- تدمير القوة العراقية.. ما أدى إلى اختلال ميزان القوى لصالح إيران، وهو ما نرى آثاره جلية راهناً، إذ تستبيح إيران بقاعاً عدة في المنطقة.
- تنامي قوة تيار الإسلام السياسي.. ما قاد لاحقاً إلى بروز تنظيم القاعدة.
- دفع الإسقاط الذي مارسه رئيس النظام العراقي صدام حسين بتبرير الغزو بأن هدفه تحرير فلسطين إلى «جر» العرب إلى عملية سلام غير متكافئة، كانت مدريد ميدانها.. فضلاً عن تحوّل الانتفاضة الفلسطينية إلى مرتبة خلفية في اهتمامات الدول العربية، وبخاصة الدول الخليجية التي استاءت من موقف قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ودعمها لصدام حسين.
- تهميش دور المؤسسات العربية مثل الجامعة العربية وعدم احترام المعاهدات المبرمة بين الدول العربية وخاصة معاهدة الدفاع المشترك.
- إذكاء النعرات التقسيمية على أساس عرقي أو مذهبي، ومساندة إشعال الحروب الأهلية وكانت البداية في انتفاضة الجنوب العراقي ودعم انفصال شمال العراق، حتى لو بصيغة الحكم الذاتي.
- استنزاف الموارد المالية العربية، إذ يقدّر البعض كلفة عمليّتي درع الصحراء وعاصفة الصحراء بنحو 150 مليار دولار. وتبعها الضغط على الدول المنتجة للنفط لرفع إنتاجها حتى وصل سعر برميل النفط في النصف الأول من العقد التاسع من القرن الماضي إلى ما دون الـ 20 دولاراً.
- أدى تذبذب السياسة الأميركية بين إدارة جمهورية وأخرى ديمقراطية (رئاسة بيل كلينتون) آثرت سياسة «الاحتواء» لنظام صدام إلى تغلغل إيران في العراق وسعيها إلى التغلغل في شرق شبه الجزيرة العربية عبر استهداف أمن المملكة العربية السعودية والبحرين.

في 16 يناير 1991، وقبل ساعات من انطلاق الصاروخ الأول نحو العاصمة العراقية، أعلن الرئيس الأميركي جورج بوش (الأب) عن نظام عالمي جديد، وبعد 10 سنوات وصل ابنه جورج دبليو بوش إلى السلطة ليعلن وصفته عن الشرق الأوسط الجديد. وبين النظريّتين ازدحم المشهد بكثير من الدراسات والخرائط التي كانت تتحدث عن تقسيم دول، وضم أخرى. ومرة جديدة تكون بغداد هي منطلق هذه السياسة الأميركية التي ترجمت بـ «فوضى خلاقة» أوصلتنا إلى الفوضى.

زلزال العرب

100.000

اختلفت التقارير في إحصاء الخسائر البشرية العسكرية العراقية. لكنها بالمتوسط اشتملت على ما بين 70000 إلى 100000 قتيل ونحو 30000 أسير، و لا توجد إحصائيات تحدد مدى حجم الخسائر في صفوف المدنيين.

600

تم أسر أكثر من 600 كويتي وبعض الأشخاص من جنسيات أخرى أثناء الاحتلال العراقي ولا يزال معظمهم مفقودين، وتم فيما بعد إيجاد رفات حوالي 236 أسيراً منهم في مقابر جماعية.

التفوا بجميع أطيافهم حول أسرة الصباح.. والعراق لم يجن منه إلاّ شوكاً وُزّع على العرب

«الغزو الأسود» وحّد الكويتيين وفرّق الأمة

مواقف الإمارات محفورة في ذاكرة الكويتيين.. وزايد قالها بقوة: كل الخليج ضد المعتدي

الكويت - أحمد العبيدي

في فجر يوم الثاني من أغسطس 1990 استيقظ الكويتيون على صوت رصاصات جيش جار كانوا يظنونه سنداً وظهيراً.

إنه الخميس الأسود. اليوم الذي توحد فيه الكويتيون ووقفوا خلف قيادتهم السياسية ممثلة في أسرة آل الصباح وطووا خلافاتهم السياسية وتناسوها ليقدموا درساً في الوطنية سيظل حاضراً في ذاكرة التاريخ. أما العراق فلم يجن من هذا الغزو الأسود، الذي احتلت خلاله الكويت سبعة شهور إلاّ شوكاً تسبب في أذى الأمة العربية بشكل عام، وتصدّع النظام العربي، والذي استمرت فصول ارتداداته حتى يومنا.. فالكثير من المراقبين يرون أنّ الكابوس الذي تعيشه الأمة العربية حالياً ليس إلا فصلاً من فصول 2 أغسطس 1990.

نظام صدام حسين لم يلتفت إلى التحذيرات والنصائح التي جاءت له من الدول العربية، وأصرّ على غزو الكويت مستبيحاً أرضها وثروتها لأسباب واهية، فتسبب في انتقال الأوضاع في العراق من سيئ إلى أسوأ، وتسبب بأفعاله في ضرر الدول العربية وسمح بتسلّل النفوذ الأجنبي إلى المنطقة.

نجحت الكويت في توحيد صفوفها الشعبية، ووقف الكويتيون سنة وشيعة بدواً وحضراً في صف واحد أمام القوات العراقية الغازية، ورغم أن عدد القوات العراقية كانت تفوق عدد أفراد القوات الكويتية إلا أن مقاومة أفراد القوات الكويتية منذ الغزو وحتى التحرير لم تتوقف. ولا يزال درس الغزو ووقوف الكويتيين صفاً واحداً في مواجهته يستلهم منه السياسيون التأكيد على ضرورة تمسك الشعب بوحدته الوطنية.

مواقف عربية

الفضل بعد الله سبحانه في تحرير الكويت يعود إلى عوامل عدة فبجانب المقاومة الشعبية لن ينس الكويتيون الموقف المشرف لدول عربية من ضمنها السعودية والإمارات ومصر، إضافة إلى الولايات المتحدة الأميركية. فقد نشطت المملكة العربية السعودية إلى زيادة التعاون العسكري والتنسيق، مع كلٍّ من مصر وسوريا، لكونهما الدولتَين العربيتَين، اللتَين وقفتا بقوة ضد الغزو العراقي. بينما أظهرت المملكة سياسة حازمة، تجاه العراق والدول التي رأت أن جوهر مواقفها ينمّ عن مساندة الموقف العراقي، والترويج له.

دور إماراتي مشرّف

أما موقف دولة الإمارات فسيظل خالداً في ذاكرة الكويتيين، فمنذ وطئت أقدام الجنود العراقيين رمال أرض الكويت، ساد أبناء الإمارات، قيادة وشعباً، شعور بألم طعنة الغدر التي أقدم عليها صدام حسين. وأعلن الشعب الإماراتي التعبئة العامة وأقبَل على التطوع والتدرب.

وقد لخص الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيّب الله ثراه، في أحاديثه العديدة الموقف الحازم من الغزو العراقي، إذ قال: «الكويت دولة مسالمة، طوال تاريخها، ولم ترتكب أي عبث ضد الآخرين، أو تتدخل في شؤون أي دولة، سواء كانت عربية أو غير عربية». وشاركت دولة الإمارات في جميع الاجتماعات، على المستوى العربي، وكذلك جميع اجتماعات دول مجلس التعاون الخليجي.

واشترك الشيخ زايد في مؤتمر القمة غير العادية، في القاهرة، في 10 أغسطس 1990، وفي إطار التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي، أكد الشيخ زايد أن «كل دول مجلس التعاون، هبت في وجه المعتدي».

ويشعر السواد الأعظم من الشعب الكويتي أنهم مدينون إلى الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك، نظراً لدوره الجوهري في تحرير الكويت ومشاركة بلاده في حرب التحرير.

53 قراراً

وأصدر مجلس الأمن خلال الأعوام من 1990 - 2000 ثلاثة وخمسين قراراً خاصاً بحالة العراق، أهمها قرار فرض الحصار على العراق، وقرار إخراج العراق من الكويت ولو باستخدام القوة، وقرار النفط مقابل الغذاء. وكان أول هذه القرارات هو القرار رقم 660 الذي صدر في 2/8/1990 نفس اليوم الذي دخلت فيه القوات العراقية الأراضي الكويتية، دعا فيه العراق الخروج من الكويت مباشرة ومن دون شروط، ثم اتخذ قرارات عدة تفرض عقوبات اقتصادية، وتدمير أسلحة العراق، كما طلب من الطرفين البدء بحوار مباشر لحل الاختلافات بينهما، بدعم من جامعة الدول العربية. ثم كان قرار النفط مقابل الغذاء لتخفيف آثار الحصار على الشعب العراقي، إذ اتخذ مجلس الأمن 17 قراراً متعلقاً ببرنامج النفط مقابل الغذاء، بدأ أولها في 14 أبريل 1995 وهو القرار رقم 986، وتلا ذلك قرارات عدة تتابع تطبيق هذا القرار وتمدد فترته كل ستة شهور.

وجاء القرار رقم 661 والذي صدر في 6 أغسطس 1990، الذي فرض بموجبه حظر اقتصادي على العراق، وطالب فيه مجلس الأمن جميع الدول بالامتناع عن أيه تبادلات تجارية مع العراق باستثناء الإمدادات الطبية والغذائية.

وصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم 687 الذي صدر في 3 أبريل 1991، وطالب بترسيم الحدود بين العراق والكويت من خلال لجنة خاصة بذلك، كما طالب القرار العراق بالكشف عن كل أسلحة الدمار الشامل التي يملكها وقبول تدميرها، وحظر توريد أية أسلحة أو مواد لها صفة عسكرية للعراق. وشكلت لجنة تفتيش خاصة بأسلحة العراق. وعينت وحدة لمراقبة الموقف بين البلدين.

أما قرار مجلس الأمن الدولي رقم 887 فصدر في 2 أكتوبر 1992، وأدان فيه مجلس الأمن عدم التزام العراق بالقرارات الصادرة عن مجلس الأمن، ويؤكد قلقه من تدهور الحالة الصحية والغذائية للسكان المدنيين العراقيين. كما يطلب مجلس الأمن من العراق أن يعيد جميع الممتلكات الكويتية التي استولى عليها.

تطمين عراقي.. ولكن

على صعيد الموقف العراقي، فإن تصريحات المسؤولين العراقيين بعد زوال نظام صدام حسين صبّت في اتجاه تهدئة الأجواء والتبرؤ من هذا الغزو، الذي أكدوا أنه غزو صدامي وليس غزواً عراقياً، فيما تتباين الآراء بين السياسيين في الكويت بشأن هذا الأمر، لكن في المقابل تشهد العلاقات الكويتية العراقية أفضل مراحلها الآن.

سفير العراق لدى الكويت محمد حسين بحر العلوم حرص في ذكرى الغزو للعام الماضي على الإشادة بالتطور «المميز والإيجابي» للعلاقات الكويتية العراقية، وتعاون البلدين لطي صفحة الماضي بهدف الوصول إلى الاستقرار المنشود، مؤكداً أن ما شهدته العلاقات خاصة خلال الثلاث سنوات الماضية «كان طفرة مميزة وقفزة نوعية».

وعن أبرز القضايا التي احتاجت للحل بعد الغزو، أوضح بحر العلوم أن العراق هو الدولة الوحيدة التي تميزت بـ70 قراراً دولياً ومن ضمنها قسم كبير تحت أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، منها ثلاثة قرارات خاصة بالحالة الكويتية العراقية، وهي قرارات الحدود والتعويضات والثالث خاص بالأسرى والمفقودين والممتلكات الكويتية.

وبين أن أهم هذه القرارات هو قرار الحدود لاسيما الفقرة المتعلقة باستكمال صيانة العلامات الحدودية، وهي المرحلة الثالثة من مراحل ترسيم الحدود بين البلدين، مؤكداً أنّ العراق أثبت النوايا الإيجابية تجاه الجار الكويت والمجتمع الدولي وعزمه وتصميمه على احترام جيرانه من خلال احترامه وتطبيقه الكامل لهذه القرارات.

وعن القرار الدولي الخاص بالتعويضات، ذكر الدبلوماسي العراقي أنّ مجلس الأمن الدولي أقر تعويض الكويت عن جراء الخسائر التي منيت بها وتعويض المتضررين من مواطنين ومقيمين خلال فترة الغزو، مضيفاً أنه تم تشكيل لجنة الأمم المتحدة للتعويضات في العام 1994 وفي ضوئها «فرض على العراق تسديد مبلغ 52 مليار دولار». وقال إن المبلغ المتبقي على العراق اليوم هو حوالي تسعة مليارات دولار، لافتاً إلى أنّ العراق يدفع حالياً حوالي مليار وربع المليار كل ثلاثة شهور لدولة الكويت وعلى هذا المنوال سيسدد العراق مع نهاية العام 2015 المبلغ كاملاً وهو ما يعني خروج العراق مما يفرضه عليه هذا القرار من أحكام الفصل السابع.

وفي ما يتعلق بموضوع الأسرى والمفقودين الكويتيين والممتلكات الكويتية، أوضح أن القرار الدولي بهذا الشأن ينص على أن على العراق العمل الجاد لإرجاع المفقودين والأسرى الذين فقد أثرهم وعددهم حوالي 605 من كويتيين وغير كويتيين، وهو الأمر الذي حتم على العراق البحث عنهم وتسليم رفاتهم إلى دولة الكويت.

قضايا عالقة

ورغم مرور ربع قرن على ذلك الزلزال في المنطقة وفي النظام العربي، لا تزال هناك مجموعة من القضايا التي لا تزال خاضعة لهذا الفصل.. وعلى رأسها بقية تعويضات الكويت وحظر السلاح، وأيضاً استعادة أصول ترجع إلى فترة حكم صدام وحظر تجاري على ممتلكات عراقية ثقافية مسروقة. كما أن الكويت لا تزال إلى الآن متضررة من مخلفات الحرب والأسلحة العراقية المدفونة في بعض المواقع الكويتية، فضلاً عن الألغام.

صحيح التزم العراق بتنفيذ أغلب القرارات ودخلت في مرحلة إيجابية جيدة من العلاقات مع الكويت، لكن هذه العلاقات لن تكون إيجابية 100 في المئة كحال علاقة الكويت بدول الخليج الأخرى، إذ سيظل يوم 2 أغسطس من كل عام يوماً أسود في ذاكرة الكويتيين، فلا تزال قضية الأسرى والمفقودين الكويتيين تؤلم العائلات الكويتية المعنية.

■ فرحة وترحيب بقوات التحالف | أرشيفية

شهادة

روى شهود عيان من قلب الحدث ما جرى أيام الغزو الغاشم، ومن ضمنهم الفريق أحمد الرجيب والذي أسر في الرابع من أغسطس 1990 وتم إطلاق سراحه في 27 مارس 1991، حيث أكد أن رجال النظام العراقي كانوا ينقلونه والأسرى كل ثلاثة شهور من معتقل إلى آخر.

وتحدث الرجيب عن ظروف اعتقاله، فبيّن أنّه في أول ثلاثة أيام تم اعتقال أكثر من 600 عسكري كويتي ونقلهم إلى أكثر من معتقل على متن الباصات أو القطارات، مضيفاً إن جنود النظام العراقي فرقوا ما بين الشرطة والعسكر والحرس الوطني ومن ثم عزلوا ما بين القوات البحرية والجوية والأرضية ومن ثم الرتب الصغيرة والكبيرة.

مشاركة أميرية

في تطور مهم في طريق طي صفحة الغزو أكد أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح على حق العراق في استضافة القمة العربية العام 2012 والتي أصر على الحضور والمشاركة فيها.

5 عقود من العلاقات المتوترة

إعداد: نضال حمدان - غرافيك: حسام الحوراني

كانت العلاقات الكويتية العراقية على الدوام محل توجّس وقلق وتوتر رغم الدفء الظاهر في بعض الحقب والذي غالباً كان مصدره النار المطمورة

1913 جاء أول ترسيم للحدود بين الكويت والدولة العثمانية العام 1913

1932 21 يوليو 1932 اعترف رئيس وزراء العراق نوري السعيد بالحدود بين الكويت والعراق

1961 يونيو 1961 استقلت الكويت عن بريطانيا وبعد أسبوع واحد من إعلان استقلال الكويت عقد عبد الكريم قاسم مؤتمراً صحافياً في بغداد يطالب فيه بالكويت مهدداً باستخدام القوة

1963 4 أكتوبر 1963 اعترف العراق رسمياً باستقلال الكويت وبالحدود العراقية الكويتية

1973 20 مارس 1973 هاجم الجيش العراقي مركز حدودي تابع للكويت في ما يُعرف بحادثة الاعتداء على الصامتة ونتج عن ذلك قتل جنديين من كلا الجانبين.

1990 يوليو 1990 عُقد اجتماع في مدينة جدة بين وفد كويتي يرأسه ولي العهد الكويتي الشيخ سعد العبد الله الصباح ووفد عراقي برئاسة عزة الدوري. ونتج عن هذا الاجتماع الموافقة على تقديم الكويت منحة 9 مليارات دولار وتبرع الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود بعشرة مليارات دولار بشرط أن يتم ترسيم الحدود بين الكويت والعراق دولياً

2 أغسطس 1990، فرق الحرس الجمهوري تخترق الحدود الدولية باتجاه مدينة الكويت وتوغلت المدرعات والدبابات العراقية في العمق الكويتي

26/2/1991 طردت القوات العراقية من الكويت واكتمل تحريرها

1991 شكل مجلس الأمن لجنة لترسيم الحدود البلدين ووافق العراق على الالتزام بقرارات اللجنة.

1993 في العام 1993 صدر قرار مجلس الأمن رقم 833 لترسيم الحدود بين الكويت والعراق الذي اعترف بالقرار في 1994.

زلزال العرب

الجيش العراقي من ملاذ العرب إلى اللوذ بالفرار

قصة غزو سلّم المنطقة إلى المجهول

هنالك فرق بين ذرائع الغزو والأسباب الحقيقية وراءه

بعد الحرب الإيرانية امتلك العراق أقوى جيش بالمنطقة

اعتمدت استراتيجية التحالف بقيادة أميركا على حرب الاستنزاف

■ استسلام مقاتلي الجيش العربي الأقوى.. انكسار لكل العرب | أرشيفية

تقرير – محمد سبيل

جموح الاستعلاء هو العنوان الأنسب لقصة غزو العراق للكويت في 2 أغسطس 1990، فقد خرج العراق من حربه مع إيران خلال ثمانينيات القرن المنصرم كأقوى جيش في المنطقة، حصيلته 55 فرقة عسكرية ومليون جندي متمرس و500 طائرة و550 دبابة، ولكنه في المقابل خرج من الحرب وقد ضمر اقتصاده بشدة، حيث أوردت تقارير حينئذ أن خسائر العراق من الحرب العراقية الإيرانية تمثلت في:

- خسائر الأسلحة والذخائر 100 مليار دولار.
- الخراب في البنية التحتية والمباني 35 مليار دولار.
- الخسائر في العائدات النفطية 15 مليار دولار.

وعندما قامت الحرب كان لدى العراق من المدخرات ما يقارب 30 مليار دولار. ولكن عندما وضعت الحرب أوزارها تبخرت تلك المدخرات وأصبحت البلاد مدينة بما يقارب 100 مليون دولار، تبلغ فوائدها السنوية سبعة مليارات دولار، وهي قروض من الدول العربية (معظمها لحساب المملكة العربية السعودية والكويت)، والدول الأجنبية ومؤسسات المال الدولية وهكذا ربما تخيل العراق أن غزو واحتلال الكويت هو الحل الوحيد لأزمته الاقتصادية في ظل وفرة القوة واتساع الجيش.

يجب أن نفرق بين الأسباب الكامنة التي دفعت بالنظام العراقي إلى غزو الكويت في 2/8/1990، وبين التبريرات أو الذرائع التي قدمها للعالم الخارجي لتبرير فعلته. والأسباب الحقيقية التي تكمن وراء الغزو الغاشم كثيرة، منها الأوضاع الاقتصادية المتردية داخل العراق على إثر الحرب العراقية الإيرانية، وتعذر إدماج القوة العسكرية البشرية في المجتمع المدني بسبب طبيعة نظام الحكم في العراق وهو حكم شمولي يعتمد أساساً على القوة العسكرية.

ويمكن تلخيص الحجج العراقية لتبرير الغزو في ادعاءين:

- تجاوز الكويت لحقوقها في حقل الرميلة / الرتقة.
- دور الكويت في انخفاض أسعار النفط.

وحقل الرميلة/ الرتقة حقل مشترك بين الكويت والعراق، ويسمى في الجانب العراقي حقل الرميلة ويسمى في الجانب الكويتي حقل الرتقة، وعندما يمتد حقل بين أكثر من دولة، فالأسلوب المتبع عادة في استغلال الحقل، هو أن تبعد كل دولة عن الحدود بمسافة كيلومتر، وتحفر كما يحلو لها.

وبالنسبة لذريعة أسعار النفط، فإن الكويت كانت دائماً تضحي في سبيل استقرار أسعار النفط، ففي اجتماع أوبك في 3/5/1990 2-م تم تخفيض سقف أوبك بمقدار 445 ألف برميل للعمل على استقرار السوق النفطية. وقد تحملت الكويت والسعودية والإمارات الجزء الكبر من التخفيض. وقبلت الكويت ذلك مع وعد باستعادة حصتها عندما يستقر السوق وترتفع الأسعار.

وفي الحقيقة فإن سبب إصرار العراق على رفع الأسعار أنه كان قد وصل إلى طاقته الإنتاجية القصوى، وما دام أنه لا يستطيع زيادة الإنتاج، فالحل الوحيد أمامه لزيادة موارده هو أن يرتفع سعر النفط، والوسيلة غير المباشرة التي كان يلجأ إليها العراق لرفع السعر هي الضغط على الدول الأخرى الأعضاء في منظمة الأوبك لخفض إنتاجها.

وجاء الثاني من أغسطس

شن الجيش العراقي هجوماً على الكويت في 2 أغسطس 1990 استغرقت العملية العسكرية يومين، وانتهت باستيلاء القوات العراقية على كامل الأراضي الكويتية في 4 أغسطس، وفي التفاصيل فإنه وفي الساعة 02:30 من فجر يوم 2 أغسطس هاجمت كتيبة مشاة بحرية عراقية مدعمة بالدبابات جزيرة بوبيان من الجنوب وكان على الجزيرة حامية عسكرية كويتية، وهاجمت أيضاً القوات العراقية جزيرة فيلكا واشتبكت مع حاميتها.

وفي العاصمة أنزلت قوات جوية وبحرية في ساعات الغزو الأولى ودارت اشتباكات حول قصر دسمان (قصر الأمير الراحل الشيخ جابر الأحمد الصباح) مع قوات الحرس الأميري وبحلول نهاية يوم الثاني من أغسطس كانت القوات العراقية قد سيطرت على غالب الأراضي الكويتية.

وجرى تشكيل حكومة صورية برئاسة العقيد علاء حسين خلال 4 - 8 أغسطس تحت مسمى جمهورية الكويت، وسرعان ما أعلنت الحكومة العراقية يوم 9 أغسطس 1990 ضم الكويت للعراق، وإلغاء جميع السفارات الدولية في الكويت، إلى جانب إعلان الكويت المحافظة 19 للعراق وتغيير أسماء الشوارع والمنشآت.

النتائج وردود الأفعال

بعد ساعات من الاجتياح العراقي للكويت، الذي استمر سبعة شهور، طالبت الكويت والولايات المتحدة بعقد اجتماع طارئ لمجلس الأمن وتم تمرير قرار مجلس الأمن الدولي رقم 660 والتي شجبت فيه الدول الأعضاء الاجتياح، وطالبت بانسحاب العراق من الكويت. وفي 3 أغسطس عقدت الجامعة العربية اجتماعاً طارئاً وقامت بالإجراء نفسه، وفي 6 أغسطس أصدر مجلس الأمن قراراً بفرض عقوبات اقتصادية على العراق.

وفي خضم الحشودات العسكرية، التي بدأت بالتدفق إلى السعودية في 7 أغسطس ووصلت إلى نحو 500 ألف عسكري، صدرت سلسلة من قرارات مجلس الأمن والجامعة العربية وكانت أهمها قرار مجلس الأمن الدولي رقم 678، والذي أصدر في 29 نوفمبر وحدد فيه تاريخ 15 يناير 1991 موعداً نهائياً للعراق لسحب قواتها من الكويت وإلا فإن قوات الائتلاف سوف «تستعمل كل الوسائل الضرورية» لتطبيق القرار.

حرب تحرير الكويت

انطلقت عملية عاصفة الصحراء من أجل تحرير الكويت في 17 يناير إلى 28 فبراير 1991، وخاضت الحرب قوات التحالف المكونة من 34 دولة، بقيادة الولايات المتحدة الأميركية، ضد العراق بعد أخذ الإذن من الأمم المتحدة لتحرير الكويت من الاحتلال العراقي.

بداية الحشد

بدأ الرئيس الأميركي جورج بوش (الأب) بإرسال القوات الأميركية إلى السعودية، وقد سميت هذه العملية باسم درع الصحراء، وفي الوقت نفسه حاول إقناع عدد من الدول الأخرى بأن ترسل قواتها إلى مسرح الأحداث. فأرسلت ثماني دول قوّات أرضيّة لتنضم إلى القوات الخليجية المكونة من السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والكويت، وعُمان، وقطر، وألوية الولايات المتحدة الثقيلة، البالغ عددها 17 لواءً، والخفيفة البالغ عددها تسعة ألوية، بالإضافة إلى تسعة أفواج بحرية أميركية.

امتلك العراق في المقابل بضعة زوارق مدفعية وزوارق حاملة للصواريخ، ولكنه عوّض عن هذا النقص في عدد القوات الأرضيّة الهائل، والبالغ 1.2 مليون جندي، و550 دبابة، 5.100 مدرعة أخرى، و3850 قطعة مدفعية.

استنزاف الجيش العراقي

اعتمدت إستراتيجية التحالف على حرب الاستنزاف حيث تم إضعاف الجيش العراقي بالحرب الجوية على مدى 43 يوماً. وتعتبر هذه المواجهة الأكبر منذ الحرب العالمية الثانية حيث تواجه نحو مليون جندي تصاحبهم الآليات المدرعة وقطع المدفعية مسنودة بالقوة الجوية؛ حاول العراق في اللحظات الأخيرة تجنب الحرب، ففي 22 فبراير 1991 وافق على مقترح سوفييتي بوقف إطلاق النار والانسحاب من الأراضي الكويتية خلال فترة قدرها ثلاثة أسابيع على أن يتم الإشراف على الانسحاب من قبل مجلس الأمن. لم توافق الولايات المتحدة على هذا المقترح ولكنها تعهدت بأنها لن تقوم بمهاجمة القطاعات العراقية المنسحبة وأعطت مهلة 24 ساعة فقط للقوات العراقية بإكمال انسحابها من الكويت بالكامل الأمر الذي بدا مستحيلاً.

حققت العمليات نصراً مهماً مهد لقوات التحالف للتوغل داخل أجزاء من العراق، بعد تحرير كامل التراب الكويتي.

وفي 26 فبراير بدأ الجيش العراقي بالانسحاب بعد أن أشعل النار في حقول النفط الكويتية وتشكل خط طويل من الدبابات والمدرعات وناقلات الجنود على طول المعبر الحدودي الرئيسي بين العراق والكويت، وقصفت قوات التحالف القطاعات العسكرية المنسحبة من الكويت إلى العراق ما أدى إلى تدمير ما يزيد على 1500 عربة عسكرية عراقية.

تداعيات مدمرة

بعد انتهاء الحرب عانى الجيش العراقي من تدمير قطاعاته وأمست الحكومة العراقية في أضعف حالاتها، وكان كل المراقبين يتصورون أنه سيتم الإطاحة بحكومة الرئيس صدام حسين، وقام الرئيس الأميركي بصورة غير مباشرة بتشجيع العراقيين على القيام بثورة ضد الرئيس، حيث صرح أن المهمة الرئيسية لقوات الائتلاف كانت تحرير الكويت وأن تغيير النظام السياسي في العراق «شأن داخلي» وبدأ تذمر واسع النطاق بين صفوف الجيش العراقي المنسحب وبدأت ما تُسمى بالانتفاضة العراقية لسنة 1991 عندما صوب جندي مجهول فوهة دبابته إلى أحد صور الرئيس صدام حسين في أحد الساحات الرئيسية في مدينة البصرة وكانت هذه الحادثة الشرارة الأولى للانتفاضة التي عمت جنوب العراق وتبعتها المناطق الشمالية، ولكن وحدات الحرس الجمهوري وبعض قيادات الجيش ظلت موالية للرئيس العراقي وأخمدت نيران الانتفاضة بسرعة. وبدأ الأكراد في الشمال بالنزوح بالملايين نحو الحدود العراقية مع إيران وتركيا.

ويُرجح معظم المؤرخين أن سبب فشل الانتفاضة كان اتفاقاً عقد في سفوان وعرف باسم اتفاقية خيمة سفوان وفيه سمح قائد القوات الأميركية نورمان شوارزكوف لقيادات الجيش العراقي باستعمال المروحيات التي استعملت بكثافة لإخماد الانتفاضة.

انهيار

عقب سقوط بغداد في 9 أبريل 2003 تفكك الجيش العراقي. وفي 13 ديسمبر 2003 ألقي القبض على صدام حسين وانطوت صفحة العراق القوي الموحد جذرياً.

ومنذ أن تبدد الجيش العراقي ذو الصيت والسطوة جراء الاحتلال، أفلت عقال الاستقرار وهيبة الدولة من يد السلطة المركزية في العراق وخضعت الحياة العامة للفوضى ولنفوذ الطائفية وميليشياتها إلى اليوم.

إصابات وخسائر

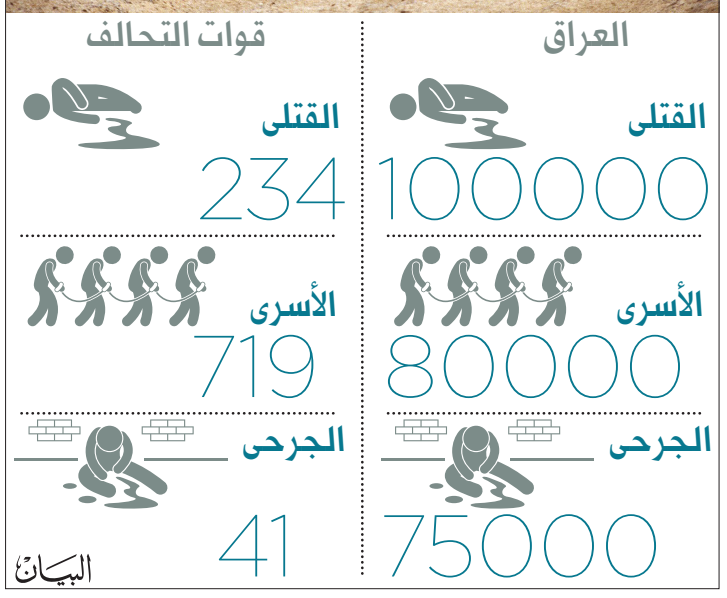

احتلال العراق قاد إلى تفكك أوصال الدولة

أحداث 11 سبتمبر أذنت بضرورة إنهاء حكم صدّام حسين

منذ انتهاء حرب تحرير الكويت في العام 1991 استمرت العلاقات المتوترة بين العراق من جهة والولايات المتحدة والمملكة المتحدة والأمم المتحدة من جهة أخرى، ولكن بعد أحداث 11 سبتمبر وإدراج اسم العراق في «محور الشر» بدأت الجهود الدبلوماسية الأميركية بالتحرك للإطاحة بحكومة صدام حسين.

اعتبرت الولايات المتحدة عودة المفتشين الدوليين عن أسلحة الدمار الشامل شيئاً لا بد منه بعد أحداث 11 سبتمبر. في نوفمبر 2002 مرر مجلس الأمن بالإجماع القرار رقم 1441 الذي دعا إلى عودة لجان التفتيش عن الأسلحة إلى العراق وفي حالة رفض العراق التعاون مع هذه اللجان فإنها ستتحمل «عواقب وخيمة». لم يذكر القرار رقم 1441 كلمة استعمال القوة. وعندما وافق عليه مجلس الأمن بالإجماع لم يكن في تصور الدول المصوتة أن العواقب الوخيمة كانت محاولة دبلوماسية من الولايات المتحدة لتشريع الحملة العسكرية.

بعد سقوط بغداد في 9 أبريل 2003، دخلت القوات الأميركية مدينة كركوك في 10 أبريل وتكريت في 15 أبريل 2003 وتعرضت مؤسسات الدولة العراقية للنهب. ومن السرقات التي حصلت وكان لها دور بارز في الأوضاع السياسية في العراق بعد 9 أبريل 2003 نهب آلاف الأطنان من الذخيرة الحربية من معسكرات الجيش العراقي، وسرقة مركز للأبحاث النووية في التويثة وكميات اليورانيوم الذي كانت فيه، حيث نقلتها شاحنات إلى جهات مجهولة.

زلزال العرب

شكر

سلمان الحمود: الإجماع الدولي على مساندة الكويت عكس مكانتها عالمياً

أكد وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان صباح الحمود الصباح أن الإجماع الدولي الكبير على مساندة دولة الكويت، ودعم قضيتها العادلة ،ورفض الغزو الآثم، وتصميمه على طرد قوات الاحتلال، عكس المكانة العالية التي تتمتع بها الكويت في العالم.

وقال سلمان الحمود، بمناسبة الذكرى الـ25 للغزو العراقي، إن سياسة الكويت «الحكيمة وعلاقتها المتوازنة مع مختلف الدول ومصداقيتها في التعامل مع القضايا الدولية، التي قادها شيخ الدبلوماسية العالمية الشيخ صباح الأحمد وتمسك الشعب الكويتي بوحدته الوطنية والشرعية بقيادته كانت السلاح المنيع»، الذي أجبر قوات الاحتلال على الانسحاب من الكويت.

وأوضح الوزير الكويتي أن شعب الكويت «سيظل يذكر بكل تقدير مواقف الأشقاء في دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية ودول العالم الصديقة، التي ساندت الكويت، وأسهمت في تحريرها من براثن القوات الغازية».

727

تعرضت الكويت ودول الخليج العربي لإحدى أسوأ الكوارث البيئية جراء ممارسات النظام العراقي في ذلك الوقت.

وكان لحرق أكثر من 727 بئراً نفطية الأثر المدمر لجميع عناصر البيئة. ولم يقتصر تأثير حرائق الآبار النفطية على الكويت فقط، حيث وصل آثار الدخان المرئي وسخامه إلى اليونان غرباً والصين شرقاً.

الغزو شكل نكسة كبيرة للنظام العربي

جموح العراق أصاب الجامعة العربية في مقتل

تقرير - نهى حوّا

في مثل هذا اليوم منذ 25 عاماً اجتاحت القوات العراقية بشكل مفاجئ الكويت في غضون ساعات، ولم تستطع الدبلوماسية العربية إيقاف هذا الجموح العراقي، ووجدت جامعة الدول العربية والنظام الإقليمي العربي نفسه عاجزاً عن إدارة تلك الأزمة، والحال أن المتأمل في أوضاع العالم العربي في أعقاب الغزو العراقي للكويت لا بد أن يقر بأن آثار تلك الفترة أثرت على الأوضاع العربية أمداً طويلاً، وشكلت منعطفاً كبيراً في تشكيل مستقبل العالم العربي.

وكان أسوأ ما واجه الكيان الجامع للدول العربية المتمثل بجامعة الدول العربية هو المواقف والانقسامات العربية المتباينة بشأن الغزو العراقي للكويت، إذ لم يكن ذلك الاعتداء خارجياً، بل من عقر الدول الأعضاء في الجامعة العربية، وهو الأمر الذي لم تلحظه معاهدة الدفاع المشترك العربية، لو قدر لها أن تفعل.

أوضاع متباينة

بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، شكل الغزو العراقي للكويت تحدياً كبيراً وتهديداً أمنياً غير مسبوق، ويقول وزير الخارجية السابق راشد بن عبد الله النعيمي، إن التصعيد من جانب العراق وثم الغزو شكل صدمة كبيرة، مضيفاً: «الكويت احتُلت في ساعات، وأصبحنا في الصباح نرى أن دولة أزيلت، وأن رموز هذه الدولة خارجها، وبدأنا منذ ذلك الصباح نعمل على تحرير الكويت».

والكويت والولايات المتحدة طالبتا بعد ساعات من الاجتياح العراقي، بعقد اجتماع طارئ لمجلس الأمن حيث صدر القرار الأممي رقم 660 بشجب الاجتياح والمطالبة بانسحاب العراق من الكويت. وبدأت عملية درع الصحراء في 7 أغسطس مع وصول أولى طلائع القوات الأميركية إلى السعودية.

وبسبب الانقسامات، تأخر انعقاد مؤتمر القمة العربي غير العادي التاسع في القاهرة إلى 10-9 أغسطس، وأعلن عن قراراته في اليوم الثاني، حيث دان العدوان العراقي على دولة الكويت ورفض نتائجه وأكد سيادة الكويت واستقلالها وسلامتها الإقليمية وشجب التهديدات العراقية لدول الخليج العربي والتضامن معها والاستجابة لطلب المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي الأخرى بنقل قوات عربية لمساندتها.

ولم يحض القرار على موافقة أغلبية الدول العربية لوجود انقسام بين الدول العربية.

وعلى الرغم من صدور سلسلة قرارات لمجلس الأمن إلا أن مواقف الدول العربية ظلت متباينة، فساند الكويت دول مجلس التعاون وبجانبها مصر وسوريا والمغرب وهي الدول الثلاث التي اتخذت موقفاً ضد الغزو وأرسلت قواتها إلى المملكة العربية السعودية بناء على قرارات القمة العربية الطارئة، بينما تحفظت دول أخرى ترنحت مواقفها بين رافض للغزو العراقي ومدينا للتدخل الأجنبي، وبرزت الجزائر وليبيا وتونس في مقدمة هذه المجموعة، ومع تصاعد الوجود العسكري الأجنبي زادت حدة المعارضة للحرب داخلها. وكان موقف الأردن واليمن السودان ومنظمة التحرير الفلسطينية مؤيداً للعراق رغم من الاختلاف بينها، لكن عند التصويت على القرار، امتنعت الجزائر واليمن عن التصويت وتحفظت كل من الأردن والسودان وموريتانيا ومنظمة التحرير وغابت تونس ورفضت ليبيا، وهذا يعود للانقسام العربي حول التدخل العسكري الأجنبي.

مواقف الفرقاء

ويرى المراقبون أن هذه الأزمة قسمت العالم العربي إلى أربعة فرقاء: فريق أول يضم دول مجلس التعاون الخليجي التي انطلق موقفها على أساس تحقيق انسحاب العراق الكامل من الكويت، وعودة الحكومة الشرعية الكويتية للحكم، ووضع الأسس والضوابط الكفيلة بعدم تكرار هذا الوضع في المستقبل. وفريق ثان يشمل العراق والأردن وفلسطين رأى القضية أساساً كقضية عربية لا تستدعي هذا الحشد الدولي، وتتطلب إعادة توزيع للثروة. وفريق ثالث يضم السودان واليمن اللذين اعتبرا أن القضية ليست قضية إدانة بل حاجة إلى جهود إيجابية لدى العرب، وأن الوجود الأجنبي يشكل تهديداً للأمن العربي ككل. وفريق رابع جمع دول المغرب العربي، وبشكل خاص الجزائر وتونس وليبيا التي تباينت مواقفها بالنسبة إلى الغزو العراقي للكويت وحاولت جاهدة المحافظة على الرغبة في التوسط.

ويقول النعيمي بشأن الجهود الدبلوماسية التي بذلت في تلك الفترة إن الوضع العربي العام بالأساس، لم يكن مترابطاً بشكل عام. والشيء الثاني، أن بعض القيادات في الدول العربية، كانت تستمال بالمال، وفي إطار الوعود التي تمت بالحصول على غنائم.

وفي الحصيلة، فشل العرب في اتخاذ موقف موحد، وشكلت أحداث الغزو العراقي تعبيراً عن الأزمة الكامنة داخل الجسم العربي الرسمي، كما شكل الغزو بداية تشكيل جديد للعلاقات العربية على أسس لم تكن معهودة من قبل.

تدخل قاصر

كان نجاح جامعة الدول العربية في حل النزاع العراقي الكويتي نسبياً أو مؤقتاً على مدى تاريخه، فقد أوجدت الجامعة تسوية وأرسلت قوات طوارئ عربية من الجمهورية العربية المتحدة والأردن والسودان عام 1961، غير أن التسوية لم تستمر، وتكرر النزاع عام 1973، وتدخلت الجامعة مجدداً عبر أمينها العام، وتم تشكيل هيئة مختلطة لترسيم الحدود، ولكن ذلك لم يستمر، وتجدد النزاع عام 1990 وانتهى باجتياح العراق للكويت، وكان هذه المرة الحل بتدخل دولي في ظل انقسامات عربية واسعة.

نقلة نوعية

فقد أحدث الغزو نقلة نوعية في طبيعة التوصل إلى تسويات مقبولة داخل الجسم العربي، وبدل أن يكون نزاع بين دولتين على مسائل يمكن التوصل بشأنها إلى تسوية مقبولة، تحول النزاع في طبيعته وأبعاده إلى نزاع متعدد الأطراف، لا سيما في ظل منعطف هام في تاريخ العالم، الذي كان يشهد انهيار النظام الدولي القديم القائم على التوازنات السياسية، وبداية ظهور نظام القطب الواحد.

والعراق الذي توجه إلى داخل الوطن العربي لحل مشكلاته الاقتصادية قرر ضرب كل المواثيق العربية والدولية، ولم يمتثل للقرارات الدولية بانسحابه من الكويت، وقام بضمها. وتسلح في ذلك بثلاث ذرائع وهي أن الكويت جزء من العراق، وأنها تضر بالاقتصاد العراقي نتيجة لضخ النفط، وأن موقفها متشدد من الديون العراقية، عازفاً على أوتار القومية العربية لاستمالة الرأي العام العربي إلى جانبه.

نتائج كارثية

وبدت الحماقة والمغامرة العراقية بمثابة كارثة أدت لتدمير العراق وإعطاء الولايات المتحدة الأميركية ذريعة التواجد بأساطيلها لعقود قادمة في المنطقة مع استنزاف ميزانيات الدفاع للدول الخليجية وتحجيم أي دور مستقبلي للعراق بتشديد الحصار عليه، إضافة إلى خسائر تكبدتها الدول العربية بعودة العاملين في دول الخليج وغيرها الكثير، وقدر التقرير الاقتصادي العربي العام 1992 الآثار السلبية المباشرة للأزمة والغزو والحرب بـ 676 بليون دولار.

وكانت التداعيات السلبية للغزو العراقي للكويت على الأمن القومي العربي أن النظام العربي بدا غير قادر على حل مشكلاته الإقليمية من دون تدخل أجنبي، وبدأت المنطقة العربية والإقليمية بالتحول تدريجياً إلى منطقة شرق أوسطية.

وقد اتسعت الفجوة بين دول مجلس التعاون والدول العربية التي عارضت التدخل الأجنبي، وظهر المسمى الكويتي لهذه الدول باسم دول الضد ليعبر عن التداعي الذي أصاب العلاقات الخليجية-العربية بسبب الأزمة.

وكانت العلاقات العربية-العربية تشهد انكماشاً وتفككاً قبل الأزمة، لكن الثقة انهارت كلية بآليات النظام العربي والأعراف المتفق عليها والتي تحول دون استخدام القوة الشاملة لتسوية المنازعات العربية- العربية، كما انكسرت محرمات عربية مثل عدم جواز منح قواعد عسكرية لقوى وإنشاء أحلاف عسكرية بين دول عربية وقوى أجنبية. وشهد العالم العربي حالة من الاعتكاف القطري وانكمشت «تكافلية» النظام العربي.

وكشف الغزو عن سمات للنظام العربي وهو إيثار المصالح القطرية الضيقة، والعجز عن توفير نظام أمن عربي جماعي يستطيع ردع محاولة أي طرف من أطرافه تهديد السلامة الإقليمية لطرف آخر، إضافة إلى مشكلة اختلاف مستويات التنمية بين العديد من الدول العربية.

وجامعة الدول العربية لم تستطع تدارك هذه الأزمة والتوسط في حال النزاعات بين الدول العربية، وبدت في هذا الصراع جسماً ميتاً.

مهّد لتدخلات إيرانية وولادة «داعش»

بوابة أزمات المنطقة وانهيار العراق

تقرير - سهير إبراهيم

غلطة تاريخية لا تغتفر قام بها الرئيس العراقي الراحل صدام حسين بغزوه لدولة الكويت في أغسطس 1992، ما فتح بوابة من التداعيات الخطيرة على العراق وعلى المنطقة برمتها منذ ذاك وحتى يومنا هذا. ورغم مرور 12 عاماً على سقوط نظام البعث، إلا أن العراق لا يزال يعيش في دوامة من العنف والدمار والقتل اليومي والانقسام، تطايرت شظاياها إلى خارج حدوده، ومهدت لتدخلات إيرانية سافرة في المنطقة وولادة نظام «داعش» الإرهابي.

وعانت مدن العراق خلال الغزو الأميركي أضراراً جسيمة أصابت كل مناحي الحياة، لاسيما البنى التحتية والاقتصاد، وشهدت الأعوام التالية للغزو انقساماً طائفياً، وانقلبت المعادلة بحصول الشيعة على معظم الوزارات السيادية إلى جانب رئاسة الحكومة وسط اتهامات بتهميش السنّة، بينما بدأ الأكراد تحقيق طموحاتهم الانفصالية بالحصول على الحكم الذاتي بصلاحيات.

تطرف ممنهج

وشهد العام 2003 بدايات التنافس والتناحر بين تنظيم القاعدة وفصائل مسلحة أخرى، ومع تطور المعادلات لصالح القاعدة بدأ الفكر التكفيري المتشدد بالانتشار، وانفتحت بوابة الفوضى لاسيما بعد إطلاق سراح 32 ألف سجين بعفو عام قبيل وقوع حرب 2003، كما شكّل غياب أجهزة الدولة لاسيما الأمنية والعسكرية بيئة خصبة للتنظيمات المتطرفة وللبعثيين لإعادة صفوفهم واستقطاب مزيد من الشباب العاطلين عن العمل.

ويقول الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان إنه «من المستحيل الفصل بين الوضع الحالي في العراق وبين الغزو الأميركي، لأن الأميركيين لم يكتفوا بالتدخل العسكري، بل وأقدموا على حل القوات المسلحة، التي كانت أداة صدام حسين في الحفاظ على النظام والقانون».

ويمكن القول إن التطرف الممنهج في المنطقة انطلق على يد زعيم حركة التوحيد والجهاد أبرز قادة المنظمات الإرهابية الميدانيين أبو مصعب الزرقاوي، الذي أسس ونشر تنظيمه في العراق خلال زمن قياسي، وأعلن في أكتوبر 2004 مبايعته العلنية لزعيم القاعدة الراحل أسامة بن لادن.

■ أرتال الدبابات العراقية المدمّرة في منطقة المطلاع ليلة الهروب الكبير من الكويت | أرشيفية

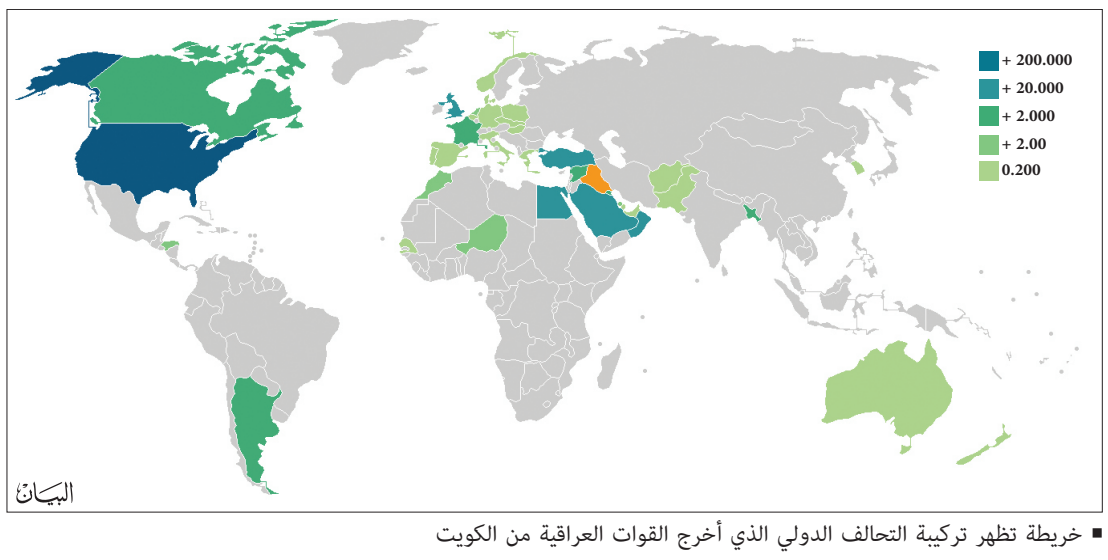

■ خريطة تظهر تركيبة التحالف الدولي الذي أخرج القوات العراقية من الكويت

شبح الطائفية

وما إن تحسنت أحوال العراقيين بعد انتهاء الحصار، حتى بدأت أعمال القتل الطائفي والعنف التي وصلت أوجهاً في 2006 و2007 قبل أن تنحسر في 2009، إلا أن اندلاع الأزمة في سوريا المجاورة وتحول التظاهرات في بعض المدن السورية إلى عنف طائفي كان له أثر كبير على عودة شبح الطائفية إلى العراق.

ويقول القائد السابق للقوات الأميركية في العراق الجنرال ديفيد بتراوس: «أدت إعادة إحياء تنظيم القاعدة في العراق، وهو التنظيم الذي كان على حافة الانهيار في أواخر حملة لعام 2008، إلى تنامٍ كبير في الإرهاب العرقي في بلاد ما بين النهرين».

تدخلات إيرانية

إلا أن أحد أهم تداعيات الغزو الأميركي للعراق أنه لم يؤدِ فقط إلى إسقاط نظام صدام حسين، بل أسقط الدولة العراقية ومؤسسات الحكم فيها لا سيما العسكرية بشكل كامل تقريباً، ما أعطى إيران فرصة واسعة للتدخل، لاسيما من بوابة الطائفية والميليشيات المسلحة.

واستغلت إيران أخطاء نقل السلطة إلى العراقيين وانقسامهم وتوسع الطموح الكردي في الشمال، وبدأت بدعم الحكومات الشيعية المتتالية، وزاد نفوذها في المنطقة من بوابة العراق لاسيما بعد أن فتح رئيس الوزراء السابق نوري المالكي الباب على مصراعيه أمام طهران.

يذكر أن الوجود الإيراني في العراق بدأ بحركة تجارية قدرت في 2013 بسبعة مليارات دولار سنوياً، ثم بشبكة من ضباط فيلق القدس الذين قدموا المساعدات المالية والطبية والاجتماعية لمن يطلبها، ووصل إلى بناء ميليشيات مؤيدة لطهران. لكن انسحاب القوات الأميركية أواخر 2011 فتح الطريق أمام بسط الإيرانيين سيطرتهم في العراق، وهو ما دفع بالأمور للانفجار، لاسيما من قِبل السنّة.

المدير السابق لوكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (سي.آي.ايه) في 2006 - 2009 مايكل هايدن، تنبأ بتدهور الأوضاع في العراق، قائلاً إن «السياسة الإيرانية قائمة على هيمنة الشيعة، ما يهدد بتأجيج الاستياء السنّي وإحياء داعش».

خطر «داعش»

لكن الخطر والهاجس الأكبر الذي تعيشه المنطقة اليوم من بوابة العراق هو تنظيم «داعش» الإرهابي، فبعد حلّ الجيش العراقي في 2003 بهدف «اجتثاث البعث»، انضم عدد كبير من الجنود العراقيين إلى الميليشيات المتمردة، حيث كان «داعش» يعرف باسم «القاعدة في العراق»، وكانت قمة «نجاحاته» في 2006، بسيطرته على أجزاء كبيرة من مناطق السنّة، وإعلان ما يسمى بـ «الدولة الإسلامية في العراق»، التي رد عليها العراقيون بتشكيل الصحوات، التي نجحت في هزيمة القاعدة.

ومع وصول المالكي إلى سدة الحكم في 2006، وتفرده بالسلطة و«تهميش» السنّة بل واستخدام القوة ضدهم كما حدث في الحويجة في 2013، عاد بعض العراقيين إلى أحضان جماعات متطرفة منها القاعدة، التي بدأت تقاتل بشراسة وعنف ممنهج، ثم أعلنت نفسها باسم «داعش» وضمت سوريا إلى طموحها، وتمكن التنظيم بشكل مفاجئ ومثير للريبة من السيطرة على مساحات واسعة من العراق.

وابتداءً من 2014، وتحت قيادة زعيمه أبو بكر البغدادي، حصل «داعش» على تأييد كبير في العراق، وبدأ يتمدد خارج حدوده لاسيما في المحافظات السورية الرقة وإدلب ودير الزور وحلب.

المبعوث الأممي والعربي السابق إلى سوريا الأخضر الإبراهيمي يرى أن ازدياد نشاط «داعش» وتوسعته واحتلاله مساحات واسعة من أراضي العراق وسوريا هو نتيجة لغزو الولايات المتحدة وحلفائها للعراق، موضحاً أن أزمتي سوريا والعراق ازدادتا تعقيداً.